

خلل . وحتى في الضفة الغربية أيضا ، كما هو الامر في سيناء ، يمكن ان تكون المشاريع الاقتصادية المشتركة - مثل حفر قناة من البحر المتوسط حتى غور الاردن ، واستخراج المياه وتوليد الكهرباء - ترتيبات أمنية » . ويرى ايضا العميد ابراهيم يافيه، قائد تشكيلة سابقا ، ان الاردن يجب ان يكون حد اسرائيل « ويجب عدم الانسحاب منه شيئا واحدا . . . وانا اصر على ذلك » .

وكان رئيس الاركاب الاسرائيلي الجديد رفائيل ايتان قد اعلن مؤخرا ، بعد تسلمه مهام منصبه ، انه لا يمكن الدفاع عن اسرائيل من دون الضفة الغربية وهضبة الجولان ، مشددا على اهمية الاستيطان في هاتين المنطقتين في اطار ما سماه استراتيجية الدفاع القطري (٧٢) .

وإذا اخذنا بالاعتبار نوعية تأثير العسكريين على تقرير السياسة الاسرائيلية ، يمكننا ان نفهم مدى اصرار اسرائيل على عدم العودة الى حدود سنة ٦٧ في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تماما كما صرنا بالنسبة للمناطق المحتلة الاخرى ، وربما بصورة اقوى . ويلاحظ ان هذا الاصرار مشترك بين دعاة الحكم الذاتي ، وبين دعاة التسوية الاقليمية التي نحن بصدها . كذلك يلاحظ ان مفهوم السيطرة العسكرية الاسرائيلية على الضفة الغربية، خاصة التمرکز على ضفة نهر الاردن وقمم الجبال ، هو امر بديهي لدى معظم الاسرائيليين وعلى هذه الارضية يطرح السؤال حول ماهية الدور الاردني في المنظور الاسرائيلي ، بالنسبة لاي حل في الضفة الغربية وقطاع غزة .

الدور الاردني بين المشاركة الاسمية والفعلية

يلاحظ ان هنالك خلافا رئيسيا بين الاسرائيليين حول الدور الذي يجب ان يعطى للاردن في اية مفاوضات سياسية حول الضفة الغربية وقطاع غزة . فدعاة الحكم الذاتي من اعضاء الائتلاف الحكومي الحالي وانصاره يعتبرون ان دور الاردن يجب ان يقتصر فقط على المشاركة في حل بعض القضايا الادارية ضمن مشروع الحكم الذاتي ، مثل منسج الجنسية الاردنية لمن يرغب من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، والمشاركة في لجنة مشتركة لكل من اسرائيل والاردن والمجلس الاداري للمنظر في القوانين المعمول بها في المناطق المحتلة ، وتمديد انظمة الهجرة للضفة الغربية وقطاع غزة ، بحيث تكون هجرة اللاجئين الى هذه المناطق باعداد « معقولة » توافق عليها جميع الاطراف المشتركة في اللجنة . كذلك يعين المجلس الاداري احد اعضائه لدى الحكومة الاردنية للبحث في المسائل المشتركة . اما مسألة السيادة على الضفة الغربية ، فستبقى ، حسب مشروع الحكم الذاتي ، مفتوحة الى أجل غير مسمى ، مع التأكيد بأن ليس للاردن الحق في المطالبة بالسيادة على هذه المناطق « لانها جزء من ارض - اسرائيل ، وقد احتلها الاردن بالقوة في حرب ١٩٤٨ ، ولم يعترف ابدا بسيادته عليها » . وتسعى الحكومة الاسرائيلية الى اشراك الاردن في المفاوضات السياسية الدائرة وفق هذه المبادئ، مما يثير جدلا واسعا بين الاسرائيليين ، على اعتبار ان هذه المبادئ غير كافية ابدا ولن تشجع الاردن على المشاركة في عملية المفاوضات .

ولذلك يطالب دعاة التسوية الاقليمية ، في مقابل ذلك ، باشتراك فعلي للاردن في عملية المفاوضات السياسية حول الضفة الغربية وغزة ، على اساس تقسيم الضفة الغربية وظفيا ما بين الاردن واسرائيل ، وربما منح الاردن ايضا « صلاحيات » بالنسبة لقطاع غزة ،